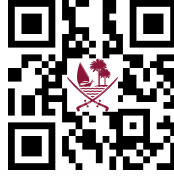




2023/0115103/5

الوفد الدائم لدولة قطر / نيويورك



الوفد الدائم لدولة قطر
Representations in New York

دولة قطر
State of Qatar



The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations presents its compliments to the Permanent Missions of Brazil and Permanent Mission of Portugal to the United Nations in their capacity as the co-facilitators of the intergovernmental process to consider the existing international frame work of the human rights of older persons and identify possible gaps in the protection of the human rights of older persons and how to best address them, and has the honor to refer to the latter's Note Verbal dated 10 November 2023, inviting Member States to provide their inputs on the questionnaire provided for the identification of possible gaps in the protection to the human rights of older persons and how best to address them.

In this regard, the Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations has the further honor to enclose the response of the State of Qatar to the above-mentioned questionnaire.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Permanent Missions of Brazil and the Permanent Mission of Portugal to the United Nations, the assurance of its highest consideration.



New York, 07 December 2023

Permanent Mission of Brazil to the United Nations
Permanent Mission of Portugal to the United Nations
Mr. Pedro Paranhos (pedro.paranhos@otamaraty.gov.br)
Mr. Stefano Guerra (Stefano.guera@mne.pt)



تحديد الثغرات المتوقعة في حماية حقوق الإنسان لكبار السن وأفضل السبل لمعالجتها

استبيان

أولت دولة قطر اهتمامها المتزايد بحقوق الإنسان، وخاصة كبار السن، واتخذت في هذا الصدد التدابير التشريعية والقانونية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال تلك



الحقوق وتوفير الوسائل الكفيلة بتأصيلها وتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الاجتماعية المتكاملة، واستند هذا الاهتمام إلى مرجعيات وطنية على رأسها الدستور الدائم لدولة قطر، كرس الدستور الدائم للبلاد الصادر عام 2004م حق المسن في الباب الثاني تحت عنوان: "المقومات الأساسية للمجتمع" حيث نصت المواد التالية على ما يلي:

- المادة (21) من الدستور "الأُسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة لحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها".

- كما حرص الدستور على المحافظة على صحة فئة المسنين من خلال المادة (23) حيث تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون.

- كما ساوى الدستور بين المسنين وغيرهم في الحقوق والواجبات العامة حيث نصت المادة (34) "على أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة".

- كذلك أقر الدستور المساواة أمام القانون للمسنين وغيرهم حيث نصت المادة (35) على أن "الناس متساوون أما القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين".

المستفاد من النصوص الدستورية سالفة الذكر أن الدستور قد كفل للمسّن كافة الحقوق التي يتمتع بها غيره من أفراد المجتمع.

رؤية قطر الوطنية 2030: صدر القرار الأميري رقم (44) لسنة 2008 باعتماد الرؤية الشاملة للتنمية "رؤية قطر الوطنية 2030م"، وتهدف الرؤية الشاملة إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وتقوم رؤية قطر الوطنية على مبادئ الدستور، وتوجيهات القيادة



السياسية لإرساء مجتمع أساسه العدل والإحسان
والمساواة، وحماية الحريات العامة والقيم الأخلاقية والدينية
والتقاليد، إلى جانب تحقيق تكافؤ الفرص، وتكريس الأمن
والاستقرار، وترتكز الرؤية على أربع ركائز:

الركيزة الأولى التنمية الركيزة الثانية بالتنمية
البشرية الاجتماعية

الركيزة الثالثة فهي التنمية الركيزة الرابعة هي التنمية
الاقتصادية البيئية

كما تتيح الرؤية التي تحدد الاتجاهات العامة للمستقبل إعداد
الاستراتيجيات والخطط التنفيذية، وقد تم الانتهاء من
استراتيجية التنمية الوطنية 2011 - 2016، والاستراتيجية
الوطنية الثانية 2018 - 2022

اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة:

صادق سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
حفظه الله على قرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2019
بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار
السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تشكل برئاسة وزير التنمية
الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ووكيل الوزارة المساعد
للشؤون الاجتماعية نائباً للرئيس وعضوية عن الجهات التالية
الحكومية وغير الحكومية والبالغ عددها (12)، وهي كالتالي:

- وزارة الداخلية - وزارة التنمية الاجتماعية
والأسرة

- وزارة الخارجية - جامعة قطر

- وزارة التعليم والتعليم العالي - اللجنة الوطنية لحقوق
الإنسان



- وزارة الثقافة - المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي
- وزارة الصحة العامة - معهد الدوحة الدولي للأسرة
- وزارة البلدية - مركز التكنولوجيا المساعدة "مدى"

وتختار كل جهة من يمثلها في عضوية اللجنة، ويصدر بتسمية أعضاء اللجنة قرار من وزير التنمية الاجتماعية والأسرة، ويتولى أمانة سر اللجنة موظف أو أكثر.

تهدف اللجنة إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات والمهام التالية:

1. رصد أوضاع حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
2. اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة.
3. دراسة التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح تعديلها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.
4. التنسيق بين الجهات المعنية في الدولة بشأن حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم.
5. المساهمة في إعداد التقارير الوطنية، المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بشأن الاتفاقيات التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.



6. اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة باختصاصات اللجنة، والمشاركة فيها.

قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2019 بشأن إجازة رعاية أحد الوالدين أو الأقارب في المادة (1) يجوز منح الموظف القطري إجازة لرعاية أحد الوالدين أو الأقارب حتى الدرجة الأولى من ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض تستوجب ملازمتهم بصفة دائمة بناءً على تقرير من الجهة الطبية المختصة.

1. توعية وتثقيف المجتمع بحقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ برامج التدريب الموجهة للعاملين معهم، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.

2. تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالمهارات الاجتماعية اللازمة للتكيف والاندماج في المجتمع.

3. تنظيم الدورات والمؤتمرات وورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بكبار السن وبالأشخاص ذوي الإعاقة، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان:

تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2002 هو الضمانة الحقيقية لحفظ حقوق الإنسان، وقد باشرت اللجنة أعمالها بتاريخ 2003/11/1، بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة في الدولة، وترسيخ مبادئ وثقافة حقوق الإنسان في الدولة على صعيدي الفكر والممارسة، وضمان احترام كافة الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية واحترام سيادة القانون، كما تسعى اللجنة إلى انضمام الدولة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بحقوق الإنسان، ومتابعة التطورات التي تطرأ على التشريعات الوطنية ذات العلاقة



بحقوق الإنسان، والعمل على تطويرها بما ينسجم مع الاتفاقيات والمعايير الدولية التي التزمت بها دولة قطر.

اللجنة الدائمة للسكان:

أنشأت دولة قطر اللجنة الدائمة للسكان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2004، حيث تنطلق السياسة السكانية لدولة قطر من اعتبار الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، ومن الحرص على ضمان حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين على السواء، والمحافظة على حق الأجيال القادمة في التمتع بخيرات الوطن وثرواته وإمكاناته.

السياسة السكانية (2017-2022)، وتقوم السياسة السكانية بتحديد المبادئ والاهداف والسياسات التي تتبناها الدولة فيما يخص القضايا المتعلقة بالسكان. وذلك من اجل التأثير في الوضع السكاني ويشتمل ذلك المتغيرات في النمو السكاني وعناصره الرئيسية (الخصوبة، الولادة، الوفاة، التوزيع الجغرافي، الهجرة)، التركيبة السكانية مثل فتوة السكان او زيادة نسبة المسنين، بالإضافة إلى القضايا العامة الاخرى المرتبطة بالصحة والتعليم، وتشكل السياسة السكانية مظلة واسعة تدرج تحتها جميع البرامج والانشطة والفعاليات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة من المتغيرات السكانية، وتركز السياسة السكانية على منطلقات وثوابت تنبثق عن ثقافة المجتمع وقيمه.

محاور السياسة السكانية:

1. السكان والقوى العاملة
2. النمو الحضري والإسكان والبيئة
3. التعليم والتدريب والشباب
4. الصحة العامة والصحة الإنجابية
5. المرأة والطفولة
6. كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة



المحور السادس في السياسة السكانية يختص بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة حيث الغاية من هذا المحور تعزيز المشاركة الفاعلة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم.

وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة:

إدارة الرعاية المجتمعية:

بناءً على المادة رقم (17) من القرار الأميري رقم 43 لسنة 2022، ومن اختصاصات إدارة الرعاية المجتمعية بشأن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي:

1. تطوير وتنفيذ البرامج والخدمات اللازمة لرعاية وتأهيل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة
2. توعية وتثقيف المجتمع بحقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ برامج التدريب الموجهة للعاملين معهم، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.
3. تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالمهارات الاجتماعية اللازمة للتكيف والاندماج في المجتمع.
4. تنظيم الدورات والمؤتمرات وورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بكبار السن وبالأشخاص ذوي الإعاقة، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

إدارة الضمان الاجتماعي:

تقوم إدارة الضمان الاجتماعي بصرف معاش الضمان الاجتماعي لكبار السن بناء على قانون الضمان الاجتماعي رقم قانون رقم (38) لسنة 1995، فقد تناول ذكره في مادته الاولى تعريفاته وتوضيح للكلمات والعبارات التي يتضمنها ومن بينها المسن، إذ حدد القانون للمسّن: "كل من جاوز



الستين عاماً من عمره، وليس له عائل مقتدر، أو مصدر دخل كاف للعيش."، فإن المسن يقع تحت مظلة الفئات المستحقة للمعاشات، حيث ينتفع أيضاً بتوفير بدل خادم بمبلغ (1500) ريال قطري بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (46) لسنة 2014 مادة (4) يصرف لكل من المعاق والعاجز عن العمل والمسّن، بدل خادم مقداره (1500) ألف وخمسمائة ريال شهرياً، وذلك بناءً على تقرير طبي من الجهة الطبية التي تُحددها الجهة المختصة بشؤون الصحة العامة في الدولة يفيد حاجة كل منهم إلى شخص يقوم برعايته، وذلك ما لم تكن الدولة قد قامت بتوفير الرعاية لأي منهم.

إدارة الإسكان الحكومي:

أصدرت دولة قطر قانون إسكان المواطنين رقم (23) لسنة 1972م، كما صدر قانون رقم (1) لسنة 1964م الخاص بالمساكن الشعبية: توفير المسكن على نفقة الدولة للعجزة كبار السن من الذين يتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها من القانون. كما توفر الدولة الإسكان المجاني للفئات من ذوي الحاجة من المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط الانتفاع بنظام إسكان وذوي الحاجة الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2007، والذي وسع قاعدة الانتفاع المعمول في نظم الإسكان السابقة، وقد شمل القانون جميع فئات النساء المواطنات من ذوي الحاجة من الأراامل والمطلقات والنساء ذوات الإعاقة والمسنات والمتزوجات من غير قطريين وتتم الاستفادة من النظام من خلال الانتفاع بوحدة سكنية أو بدل إيجار.

حق كبار السن في العمل:

إصدار القرار الأميري بزيادة المعاشات التقاعدية، وقانوني التأمينات الاجتماعية والتقاعد العسكري.



- قانون رقم (1) لسنة 2022 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.
- القرار الأميري رقم (18) لسنة 2022 بزيادة معاشات المتقاعدين.

صدور القرار الأميري بتأمين حدٍ أدنى لمعاشات جميع المتقاعدين القطريين بالدولة من تاريخ صدور القرار بما لا يقل عن (15.000) ريالاً، مع إضافة العلاوة الخاصة بمبلغ (4,000) ريال كتعويض عن بدل السكن وبما لا يجاوز المعاش مبلغ (100,000) ريال.

وزارة العمل (منصة استمر):

تدشين وزارة العمل لمنصة "استمر"، المعنية بتوظيف المتقاعدين القطريين الراغبين في العمل بالقطاع الخاص، وذلك انطلاقاً من التزامها باستثمار الخبرات القيمة وتعزيز تواجد الكوادر الوطنية المؤهلة، والتي تتيح للمواطن المتقاعد من الجهات المدنية أو العسكرية، العمل في القطاع الخاص من دون أن يتأثر معاشه التقاعدي، وذلك وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم 1 لسنة 2022 وقانون التقاعد العسكري رقم 2 لسنة 2022، مؤكدة أن هذه الخطوة تأتي في إطار ضمان الأمن الاقتصادي لكبار السن، وتعزيز مستوى رفاهيتهم.

بناءً على المادة رقم (17) من القرار الأميري رقم 43 لسنة 2022 من اختصاصات إدارة الرعاية المجتمعية بشأن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي:

1. تطوير وتنفيذ البرامج والخدمات اللازمة لرعاية وتأهيل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة
2. توعية وتثقيف المجتمع بحقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ برامج التدريب الموجهة للعاملين معهم، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.



3. تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالمهارات الاجتماعية اللازمة للتكيف والاندماج في المجتمع.

4. تنظيم الدورات والمؤتمرات وورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بكبار السن وبالأشخاص ذوي الإعاقة، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان):

توفر المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي خدمات الإيواء المؤقت للفئات المستهدفة، لذا أنشئت المؤسسة مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان) لإيواء الحالات المُعنفة والمُساء إليها من الفئات المستهدفة، وذلك بهدف فصلهم عن مصدر العنف والحفاظ على سلامتهم وأمنهم. ويقدم "أمان" الخدمات التالية:

- السكن والمأوى الآمن
- المأكل والمشرب
- الرعاية الصحية
- خدمات العلاج النفسي والتأهيل الاجتماعي
- الاستشارات القانونية
- خدمات أخرى

ويتم التعامل مع جميع الحالات بمنتهى الخصوصية والسرية التامة، ويمكن الاتصال على الخط الساخن للمؤسسة

المؤسسة القطرية لرعاية المسنين (إحسان) والدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني "المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي"، تأسست المؤسسة القطرية لرعاية كبار السن (إحسان) لتوفير الرعاية والخدمات الاجتماعية لكبار السن مع مؤازرة هذه الفئة في بقاء حقوقها نشطة وتحظى بالاحترام في المجتمع، وتعزز إحسان القيم الإسلامية في مجال توفير علاج ورعاية كبار السن ومساعدتهم في التغلب على الصعوبات التي تواجههم في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتأهيلية. وتشمل خدمات التمريض والعلاج



الطبيعي تقديم الاستشارات في مجال النظام الغذائي الصحي، وتقديم الأدوية. كما توفر مؤسسة إحسان الدعم والإرشاد لأسر كبار السن.

تتيح خدمة "شاورني" التي يقدمها مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) لفئة كبار السن الحصول على استشارات نفسية واجتماعية وصحية وقانونية، وتساعدهم على تخطي العقبات التي قد تواجههم في مختلف المجالات لضمان تحقيق حياة كريمة لهم.

وتهدف الخدمة إلى إيجاد نموذج لكادر استشاري في دولة قطر يساهم في تجويد الحياة لكبار السن، وتقديم خدمات متخصصة على أسس علمية ومهنية لتحقيق الرؤية المنشودة للمؤسسة القطرية لتأمين حياة كريمة لكبار السن.

كما وفر مركز احسان عدد من الاندية النهارية التابعة لمركز وعددها (3) للنساء و(1) للرجال والتي تغطي مناطق الدولة.

مركز قدرات للتنمية (مقعد الصحي): هو من إنشاء مجموعة من النساء الناشطات اجتماعياً اجتمعن بهدف خدمة المجتمع في مدينة الخور والذخيرة في قطر، بدأت بالعمل منذ عام 1985م والتحول إلى العمل المؤسسي المجتمعي، ويهدف المركز بتوجيه الطاقات والقدرات لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع القطري.

وزارة الصحة:

فئة كبار السن هي إحدى أولويات الاستراتيجية الوطنية للصحة حيث تم الاهتمام بالبرامج الصحية الخاصة بهم، حيث تتعاون وزارة الصحة مع المنظمة العالمية للصحة من أجل صحة كبار السن كما تم اعتماد قسم طب كبار السن كمركز متعاون مع منظمة الصحة العالمية ومن خلاله يتم عمل ورش عمل للتنسيق، وهناك قسم مخصص لطب الشيخوخة وهو قسم يتم فيه تدريب الاطباء من خلال برنامج الزمالة.



إن النظام الصحي مهياً للتعامل مع المشاكل الصحية لكبار السن حيث تم توفيق العيادات العامة توفير العيادات العامة والعيادات المتخصصة كعيادة الذاكرة والوقاية من السقوط والمعافاة وعيادة التغذية.

هناك التوسع مستمر لخدمات كبار السن على مستوى الدولة حيث تم افتتاح العديد من العيادات على مستوى المراكز الصحية حتى تكون قريبة من كبار السن، كما يتم تقديمها الرعاية المنزلية لكبار السن حيث تقدم الخدمة للمسن داخل المنزل وتشمل الأطباء وفريق التمريض والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي وأخصائي التغذية حيث يعمل الفريق على تقديم الخدمة الصحية للمريض بالمنزل.

وزارة الداخلية:

تقدم خدمات متميزة لكبار السن، حيث انشئت قسم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بالإدارة العامة لجوازات المنافذ شؤون الوافدين بموجب قرار سعادة وزير الدولة للشؤون الداخلية رقم (31) لسنة 2012م لتقديم مختلف الخدمات والتسهيلات إضافة لسلسلة من الخدمات في مجال الإعفاء من بعض رسوم الخدمات و خدمة أمر، كما أطلقت وزارة الداخلية أول خدمة في الإدارة العامة للجنسية والمنافذ وشؤون الوافدين هي الصالة الرئيسية وهي صالة خدمات كبار السن وذوي الإعاقة التي تم تأثيثها على الطراز التقليدي وتقدم خدمات متميزة لكبار السن، وتم إدخال خدمة الموظف الشامل، وعندما يصل صاحب العلاقة يلقي الترحيب من موظفي الصالة ويتم تقديم واجب الضيافة له ريثما يتم إنجاز معاملته.

قطر متيسرة للجميع (إمكانية الوصول والبنية البيئية والتحتية):

هو تطبيق يقدم معلومات مدققة ومتعددة المصادر حول مستوى سهولة دخول كبار السن وذوي الإعاقة إلى مختلف الأماكن العامة في أنحاء دولة ليتمكن ذوي الإعاقة والسياح من التحرك بثقة أكبر تنبع من معرفتهم بأنهم سيصلون أو

